

בִּצְלֵם

בצלם - מרכז המידע הישראלי לזכויות האדם בשטחים (ל.ר.)
בניסלם - מרכז המעלומאט الإسرائيلى لحقوق الإنسان في الأراضى المحتلة
B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

25/11/2015

لحضرة،

عضو الكنيست بنيامين نتنياهو

رئيس الحكومة

تحية طيبة،

الموضوع: مسؤولية الحكومة في السماح بعقوبة الإعدام بحكم الأمر الواقع

أول أمس قام شرطي في القدس بإطلاق النار على ن. ع.، 16 عامًا، من قلنديا؛ تمددت الفتاة على الأرض مصابةً وبلا حراك. وأطلقت النار على ابنة خالها هديل البالغة من العمر 14 عامًا في نفس الحادث حتى بعد أن أصيبت من الرصاصة الأولى وسقطت، مما أدى إلى قتلها. في اليوم السابق، أطلق الجنود النار على أشرفت قطناني البالغة من العمر 16 عامًا من نابلس، وأردوها قتيلة، بعد أن أصيبت جرحاً دهسها. في القدس، قُتل في شهر تشرين أول كل من باسل سدر وفادي علون؛ وتواصل إطلاق النار صوبهما حتى إصابتهما. في كل من هذه الحالات الخمس، يدور الحديث حول أشخاص كانوا "مشلولي الحركة"، ورغم ذلك أُطلق النار عليهم مرات أخرى. من بين الخمسة، أربعة لقوا مصرعهم وأصيبت واحدة بجروح بليغة. سواء دار الحديث عن أشخاص حاولوا تنفيذ عملية أم لا، فإن الأمر لا يحجب الحقيقة المرة؛ وهي أن المسألة تتمحور حول تنفيذ الإعدام في الشارع، دون قانون ودون محاكمة، وبشكل فوريّ وعلنيّ؛ وهناك اشتباه بأن حالات أخرى تنضم إلى هذه الحالات المذكورة.

القانون الجنائي لدولة إسرائيل، ألغى عقوبة الإعدام على جرائم القتل منذ أكثر من ستين عامًا، وذلك في عام 1954. على وجه الخصوص، لم يُنصّ بأي حال على عقوبة الإعدام في مسائل تتعلق بالشروع في قتل أو اعتداء خطير. وفي كلتا الحالتين، حتى لو كانت هذه السلطة قائمة في القانون الإسرائيلي، فإنّ القرار بشأنها يعود إلى المحاكم. "إسرائيل بيتنا"، الحزب الذي أخذ على عاتقه مسؤولية تشريع الأمر في الانتخابات الأخيرة، فشل في محاولة تحريك الأمر قدمًا. جميع الكتل البرلمانية باستثناءها - 94 عضوًا في الكنيست لقاء 6 - صوتت ضد مشروع القانون. وبالتالي، ليس هناك شك حول الموقف المعياري والواقع القانوني في دولتنا: في إسرائيل لا يوجد إعدام، نقطة في نهاية السطر. هذا موقف ثابت وراسخ، وقد تمّ التصديق عليه مجددًا في الكنيست في الآونة الأخيرة.

الفجوة الهائلة بين الموقف المعياري الموصوف أعلاه وبين الواقع الفعلي أمر لا يُحتمل. عملياً، في فترة توليك رئاسة الحكومة، تبلور واقع يبدو ذا معيارية جديدة، وينص على أنه "يجب إطلاق النار بقصد القتل"، في أي حال، وفي أي وضع، حتى عندما لا يعود المشتبه به أو بها يشكل أي خطر. هذا الواقع هو نتيجة مباشرة للخطاب الحماسي لدى مسؤولين في الحكومة وممثلين منتخبين في ائتلافكم، والذين يحوزون على دعم عبر صمتك؛ الفرد الذي يدمج بين مظهر عربي وبين سكين له نهاية واحدة فقط- الإعدام في الشارع". إسرائ عابد من الناصرة التي كادت تُقتل جراء إطلاق النار عليها في محطة الحافلات المركزية في العفولة، عبرت من خلالها أفعالها عن تذويت لهذا الواقع الذي لا يُصدّق، والذي يبدو أنها استغلته لتنتحر.

هكذا، "تسمح الحكومة التي تترأسها- بل وحتى تشجع- تحوّل افراد الشرطة وحتى المدنيين المسلحين، إلى قضاة وجلادين. الكلام في جهة، والأفعال في جهة أخرى: ادّعي أنه لا يوجد أيّ تغيير في أوامر إطلاق النار وأن قوات الأمن تؤدّي عملها ضمن استخدام قوة معقولة لا تتجاوز ما هو مطلوب لوقف منقذّي العمليات، ويبدو بديهياً أنّ إطلاق النار على شخص مصاب لا يشكل خطراً هو أمر غير قانوني. على أرض الواقع، الدعم الكامل لعمليات القتل غير القانونية التي تم توثيقها يعبر - كما يرسخ شرعية - لواقع مختلف في جوهره.

من يصمت في الوقت الذي تتصرّف فيه قوات الأمن خارج نطاق القانون، لا يمكنه أن يكون نظيف اليدين. لا يمكنك أن تقول إنّ أذنك لم تسمع أو أن فمك لم يأمر. صمتك المتواصل في ضوء الأحداث، إلى جانب الثناء العام على عمل قوات الأمن، يوضّح السياسة التي تتبناها وتدعمها. صمتك في ضوء تصريحات وزير الأمن الداخلي "جلعاد أردان"، أن "كل مخرب يجب أن يعرف انه لن ينجو من العملية التي سينفذها" يصادق على هذه السياسة غير القانونية. صمتك بعد تنفيذ السياسة هو دعم لاحق.

علاوة على ذلك، تجسّد رسالة المستشار القضائي للحكومة حول هذا الموضوع (قبل نحو شهر)، بقوة إلى أي حدّ لم يكن كلامه حول "التشديد الزائد على قواعد إطلاق النار" صادقاً. اجتهد السيد "فاينشتاين" في الحديث عن الموضوع فقط بعد توجّه جمعية حقوق المواطن ومركز عدالة؛ جاء كلامه متأخراً وضعيفاً، ولم يتضمن أي إدانة ملموسة للتصريحات أو للإجراءات؛ وبشكل أساسي - لم يعقب الكلام أي خطوة عملية. موجة الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين أمر مروع. قوات الأمن ملزمة بحماية الجمهور. تبعاً للظروف، فإنها ملزمة باستخدام القوة اللازمة لتحقيق هذا الهدف. لكن، يجب على افراد الشرطة والجنود ألا يتصرفوا بمثابة قضاة وجلادين. من يضغط على الزناد، يتحمّل مسؤولية أفعاله - ولكن "نهج القائد" يقرّه القائد. في نهاية المطاف، فإنك أنت، كرئيس الحكومة، من يتحمّل المسؤولية.

لو مرّ قانون عقوبة الإعدام في الكنيست، لكان ذلك بمثابة تطوّر سلبيّ ومروع. عملياً، يزداد الوضع سوءاً: القانون لم يمر، ولكن يتم تنفيذه على أرض الواقع، في صمت أو بغمزة، مدعوماً لاحقاً، أو بتعليمات عامّة مسبقاً. لم يتم تقديم التّشريع، وبدلاً من ذلك تحوّل "المزاج العام" إلى توجيه باستخدام القوة الفتاكة ضد الأشخاص الذي تمّ شلّ حركتهم مسبقاً.

لا يمكن إستعادة حياة أولئك الذين قتلوا بالرصاص ، ولكن لم يفت الأوان بعد لوقف الإفلاس الأخلاقي الذي يعكسه الوضع الراهن. تقع عليك مسؤولية التوضيح الفوريّ بأنّه لا أحد مفوّض بالإعدام، وأنّ دور افراد قوات الأمن هو حماية الجمهور - لا أقلّ ولكن أيضا لا أكثر من ذلك - وليس تحويل افراد الشرطة إلى جلادين في شوارع المدينة.

باحترام،



حاغاي إلعاد
مدير عام بتسيلم

نسخ:

وزير الأمن الداخليّ، عضو الكنيست غلعاد أردان
وزير الأمن، عضو الكنيست موشيه يعلون
المستشار القضائيّ للحكومة، المحامي يهودا فاينشتاين